

الماركسية: الدولة والعلمانية

سلامة كيلة
باحث فلسطيني



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

صلبها"، متأصلة فيها، رغم أنّ كل الاستنادات كانت تعيد إلى التجربة السوفيتية و"الماركسية السوفيتية" وليس إلى ماركس أو إنجلز أو لينين، إلا إذا كان يمكن اجتزاء النص.

هذا الهجوم على الماركسية هو الذي بات يُعتبر الآن؛ أي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانقلاب كثير من الشيوعيين إلى ليبراليين، والخطاب العولمي المتعلق بالحرية والديمقراطية الذي أعاد إنتاج "النقد الليبرالي" لمسألة الدولة في الماركسية، يعتبر الآن أساس موقفها من الدولة والدين. وبالتالي جرت استعادة الخطاب الذي يركّز على "الفظائع"، والدكتاتورية، وعلى أنّ "الدين أفيون الشعوب".

هذا مستوى أول، لكن لا بد من لمس مستوى آخر كان يُستغل ضد الماركسية في سياق تشويه موقفها من الدولة ومن العلمنة. هذا المستوى يتعلق بـ"الماركسية" ذاتها؛ ففي الماركسية "سوء فهم" لدى تيارات داخلها، خصوصاً حول مفهوم الدولة ومسألة العلمنة. وكان يبدو واضحاً أنّ هناك تصورات وأفكاراً لم تتبلور بما فيه الكفاية عند ماركس وإنجلز ولينين، وأنّ هناك مسائل تحتاج إلى بحث أوفى وأدق، حيث إنّ ماركس وإنجلز لم يبحثوا في كل شيء، ولم يحسبوا في كل شيء، على العكس من ذلك فقد انطلقا من أنّ الواقع في صيرورة، أو في حركة مستمرة، لهذا يحتاج إلى بحث مستمر، ولا تفيد الأفكار المسبقة عنه. وبالتالي يمكن أن نلمس أفكاراً خاطئة لدى كل منهما بالضرورة، وأنّ هناك ما لم يبحثوا فيه، أو أنه كان يحتاج إلى بحث أوفى ومعلومات أدق. ومسائل الدولة والدين من أقل المسائل التي بحثت من قبلهما، نتيجة تركيز ماركس على البحث الاقتصادي، خصوصاً البحث في النمط الرأسمالي، ومحاولة إنجلز متابعته في هذا السياق، مع التركيز على ما هو منهجي في الماركسية.

كل ذلك كان ينتج "سوء فهم" بالضرورة، لكن لا بد من الوعي بأنّ المصالح الطبقيّة للفئات الوسطى التي كانت "تعتنق" الماركسية كانت ملأى كذلك بتشوّهات عديدة. وبالتالي كان ذلك يقود إلى فهم مختلف لمسائل عديدة، منها مسألة الدولة، ومسألة العلمنة.

حول الدولة، جرى اعتبار "دكتاتورية البروليتاريا" قانوناً ماركسياً حتمياً، حاكماً للنظر الماركسي، يخرج من يرفضه من رحاب الماركسية، دون النظر إلى أنّ للمصطلح تاريخاً، وأنّ مصطلح دكتاتورية البروليتاريا كان صالحاً حينما كانت البرجوازية دكتاتورية، حيث لم تصبح الرأسمالية ديمقراطية إلا بُعيد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن ضمنت أنّ الديمقراطية تخدم استمرار سيطرتها ولا تفضي إلى إزاحتها. وبالتالي لم يعد صالحاً أن تواجه ديمقراطية الرأسمالية بدكتاتورية، رغم أنّ مفهوم دكتاتورية البروليتاريا قام على أساس ديمقراطية الأغلبية ضد دكتاتورية الأقلية (البرجوازية)، وأنّ المطروح هو حكم الأغلبية واستخدام الدكتاتورية ضد البرجوازية فقط. لقد جرى تجاهل الرابط بين الشكل (المصطلح) والمضمون (المعنى المعطى

له)، أي ما يعنيه هذا المفهوم في الماركسية. ماهية هذا المفهوم، التي كانت تتأسس أصلاً على الديمقراطية وليس على الاستبداد، فهي حكم الأغلبية، والدكتاتورية كانت فرعاً منها يطال البرجوازية فقط، ولمرحلة معينة فحسب (حيث ستنتهي الطبقات بعد إلغاء الملكية الخاصة في الاشتراكية).

ما سمح بهذا "الإطلاق" فيما يتعلق بهذا المفهوم، وسمح بتحويله إلى قانون، ليس البحث المستوفى به، حيث ظهر بشكل محدود في كتابات ماركس وإنجلز، وحاول لينين أن يعطيه "صبغة إطلاقيه"، لكن ما سمح بذلك، وفرضه قانوناً مطلق الصحة هو الماركسية السوفيتية التي كانت تريد التغطية على شكل السلطة التي قامت في الاتحاد السوفيتي، والتي كانت استبدادية شمولية. ومع الأسف أصبحت تقدّم كونها التجسيد الواقعي لدكتاتورية البروليتاريا، رغم أنها كانت نتاج الظرف المحدّد لروسيا الإقطاعية القروسطية، حيث كان الطابع الريفي القروسطي هو السمة الغالبة، مع وجود مدني محدود، وبسيادة وعي تقليدي قروسطي مع وجود هوامش الحداثة في المدن، لا سيما أنّ روسيا كانت تعبر إلى الحداثة، وكان مطمح لينين أن تترشّف الحضارة الأوروبية¹. فلم يكن من الممكن لها أن تنشئ دولة حديثة من أدوات قديمة (وهو الأمر ذاته الذي شهدناه في أوروبا القرن التاسع عشر)، لكن جرى استخدام هذه الأدوات لتحقيق الحداثة الصناعية والعلمية والمجتمعية. لهذا كان الاستبداد "طبيعية" ناتجة عن الواقع، ومؤسسة على إمكاناته، ولم تستجلب من الماركسية، ومن فكرة ماركس عن "دكتاتورية البروليتاريا". وهذا هو "مكر التاريخ" كما كان يقول هيغل، حيث تحقق الحداثة في قالب سلطوي قروسطي.

هذا الربط بين مصطلح استخدمه ماركس عابراً²، وفي ظرف كان يفرض استخدامه، لأنّ الدكتاتورية هي سمة نظم الحكم الرأسمالية كلها، وبين تجربة سلطوية أسستها بنى قروسطية (النظام البطريركي)، كان يشوّه الماركسية، ويؤسس لرفض لها من قبل فئات حداثية، ويكون مدخلاً لتعريفها في وضع رأسمالي متطور، أصبحت "الفردية" والحريات وصراع الآراء والديمقراطية سمة حاكمة له. ولكن أيضاً في مجتمعات متخلفة باتت ترى في الحرية والديمقراطية والفردية جزءاً من حداثة ضرورية لتجاوز التخلف المقيم. وهذا كان يوجد فصاماً، في الغالب، بين الأحزاب الماركسية والمثقفين، ويضعف الأحزاب ويشوّه سياساتها.

حول العلمنة، ظهر ميل لدى بعض التيارات إلى اعتبار أنها فكرة برجوازية، وبالتالي ليست من صميم الماركسية، ولا علاقة لها بصيغة النظام السياسي الذي تطرحه الماركسية. خصوصاً أنّ هذا المنظور بُني على ما هو متحقق في أوروبا الرأسمالية، حيث باتت العلمنة أمراً واقعاً. وبالتالي جرى إهمالها، خصوصاً أنّ دولة

¹ - انظر: لينين، "مسائل بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفيتي"، دار التقدم/ موسكو، (ص92) وكذلك (ص66).

² - ماركس، "نقد برنامج غوتا"، دار التقدم/ موسكو، ص24

لينفتح الأفق أمام آليات الدولة المتحررة من السلطة. وهنا يحدث تطوير الاقتصاد، وتطوير التعليم والثقافة، والبنية التحتية، وتقنيات العمل والإدارة، والقوانين التي لا بد من أن تترسخ في الوعي لكي تصبح جزءاً من منظومة الممارسة البشرية. لكي يبدأ البشر ممارسة "الإدارة" والتزام القوانين دون سلطة. في هذه المرحلة لا بد من أن يتلاشى الميل للملكية الخاصة ويترسخ الوعي بالملكية العامة، وأن يترابط الشأن الخاص بالشأن العام.

السؤال الذي يُطرح هنا هو: ما شكل الدولة في الماركسية؟ وما طبيعة السلطة التي تحكم؟

يجب عدم الوقوف كثيراً عند مفهوم "دكتاتورية البروليتاريا"، فقد عنى حصراً استلام البروليتاريا السلطة، لكنه لم يحدد شكل السلطة الذي كان يشار إليه في نصوص متعددة بأنه يعني حكم الأغلبية ديمقراطياً؛ أي الطبقة العاملة التي باتت تمثل أغلبية المجتمع (كما كان يجري التوقع) في ممارستها السلطة التي تحقق الديمقراطية لها؛ أي تحكم ديمقراطياً. وكل الإشارات إلى القمع كانت توجه إلى البرجوازية التي تزاح عن السلطة، والتي يجب قمعها لكي لا تستعيد لها. فهي ستجرد من الملكية ومن السلطة معاً (رغم أنّ هذه المسألة تحتاج إلى توضيح أكبر، نتيجة أنّ الفكرة التي طرحها ماركس انبنت على أنّ البرجوازية سوف تبقى تمارس دورها الاقتصادي، حيث تبدو مسألة إلغاء الملكية الخاصة بها مبهمة، أو أنّ الأمر يتعلق بإلغاء ملكيتها حصراً دون إلغاء الملكية الخاصة عموماً).

ما يمكن أن نشير إليه هنا ثلاثة مستويات: **المستوى الأول** يتعلق بأنّ ماركس توصل إلى الاشتراكية عبر منظور ديمقراطي، فقد انطلق من تراث عصر الأنوار الديمقراطي وليس من أي مكان آخر، ولقد توصل إلى أنّ المساواة إزاء القانون تتحوّل في الواقع إلى لا مساواة في العيش، وأنّ الحريات تنحكم لمالكي الثروة وبالتالي تصبح وسيلة تعميم اللامساواة، وأنّ الانتخابات في ظل سيطرة رأس المال تؤدي إلى تكريس الطبقة المسيطرة. ولهذا، ولكي تتحقق المساواة الفعلية، وتصبح الديمقراطية مؤسّسة على التساوي، لا بد من إلغاء الملكية الخاصة⁵. هنا يكون اللاتساوي في الملكية سبباً في اللاتساوي في ممارسة الفعل السياسي، ومن ثم تحكم طبقة بالسلطة على حساب المجتمع. بالتالي، فإنّ التساوي في اللاملكية سوف يهيئ للتساوي في الفعل السياسي. لقد انتقل ماركس إلى الاشتراكية حين توصل إلى ذلك، دون أن يتخلّى عن التراث الديمقراطي، بل لقد وضعه في إطار جديد يقوم على إلغاء الملكية الخاصة. وبهذا، فإنّ التراث الديمقراطي والتنويري لعصر الأنوار هو مصدر أساسي من مصادر تشكّل الماركسية، من منظور إرتقاء الفهم، ومن منظور التضمّن كذلك.

⁵- كارل ماركس، "المسألة اليهودية"، ترجمة محمد عيتاني، دار دمشق/ دمشق، ط 2006، ص 51 و ص 53

المستوى الثاني يتعلق بأنّ النشاط الماركسي الذي كان يدافع عن العمال كان يركّز على مواجهة الطابع الاستبدادي للنظم البرجوازية التي كانت قائمة آنئذ. لقد كان حق الانتخاب مطلباً طرحه الاشتراكيون، وناضلوا من أجل تحقيقه. كما كان الحصول على الحريات العامة من المطالب التي تكررت في صراعهم ضد النظم. وعملوا على فرض تأسيس النقابات التي تدافع عن العمال⁶. ولا ننسى أنّ القرن التاسع عشر كان قرن الأنظمة الدكتاتورية للرأسمالية. بالتالي، فقد أسهموا في أن تضطر البرجوازية إلى تحقيق التنازلات الديمقراطية، وأن تقبل أخيراً تشكيل أنظمة ديمقراطية، لكن بعد أن ضمنت توسّع الفئات الوسطى في الدول الرأسمالية، وبعد أن عقدت ما بات يسمى "المساومة التاريخية" مع الطبقة العاملة، التي عنت تكريس النضال المطلبي في إطار سياسة تجعل لهذا النضال نتائج مباشرة. وبالتالي ضمنت إعادة إنتاج النمط الرأسمالي بغض النظر عن الحزب الذي سيصل إلى السلطة، إذ كان واضحاً أنّ الأحزاب الشيوعية ليست قادرة على ذلك، حتى وإن حصلت على أصوات العمال (الذين أصبحت نسبتهم في المجتمع ما يقارب الـ 25% فقط). وحيث تحوّلت الأحزاب الاشتراكية يميناً لكي تكون "يسار البرجوازية"، وليس المعبر عن بديلها.

إذن، نبعث الاشتراكية من وعي نقص الديمقراطية في الدولة البرجوازية، وبالتالي تأسس النضال لتحقيقها على السعي لفرض الديمقراطية ذاتها؛ أي فرض الشكل الديمقراطي الذي نادى به مفكرو البرجوازية، ومن ثم للوصول إلى شكل للسلطة يحقق حكم الأغلبية. هذا هو **المستوى الثالث**، والذي نشير فيه مسبقاً إلى أننا لا نستطيع القول إنّ ماركس وإنجلز قد قدّموا تصوراً مكتملاً في الموضوع، بل طرحا "فكرة عامة"، العلميّ فيها والمبدئيّ هو أنّ السلطة هي أداة بيد طبقة، ولقد كانت خلال تاريخ الصراع الطبقي أداة الطبقة المسيطرة. وبالتالي كانت هذه الطبقة تسيطر على أدوات القمع، وتسخر القانون، وتُخضع بيروقراطية الدولة، لتكون الدولة أداة في يد أقلية هي التي تمتلك الثروة. ولتكون أداة مساعدة في نهب واستغلال واضطهاد الناس الذين ينتجون الثروة (الفلاحين ثم العمال). بعد ذلك ما طرح فيما يتعلق بهذا الأمر هو مبدأ ديمقراطية الأغلبية في مقابل دكتاتورية الأقلية. كيف ذلك؟ ليس هناك تصور واضح، فقد حاول ماركس أن يستفيد من تجربة كومونة باريس (سنة 1871) في رسم تصور يتعلق بالدولة الاشتراكية، اعتمد على "الحكم المباشر" للعمال، وعدم فصل السلطات، بل ربط التشريع بالتنفيذ، وانتخاب الممثلين مع إمكانية عزلهم في أي وقت⁷.

ولا شك في أنّ الرأسمالية طوّرت من شكل سلطتها، بالاستفادة أحياناً من النقد الماركسي، وأسست لدولة ديمقراطية، لكنها محتكرة من قبل البرجوازية. وهذا يجب ألا يجعلنا نتجاهل كلّ الإنجاز الديمقراطي الذي

⁶ - حول ذلك انظر: آرثر روزنبرغ، "بين 1845 و1933"، ترجمة ميشيل كيلو، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ط1/1984

⁷ - انظر: شرح لينين لخبرة الكومونة، في لينين "الدولة والثورة"، سبق ذكره، ص ص 409-414

حقيقته، رغم ذلك الاحتكار القائم على السيطرة "المالية"، وعلى تكوين مجتمعي يحبذ استمرار الرأسمالية كنمط اقتصادي، وإن ناور بين حزب برجوازي وآخر، لكن دون ميل لطرح ما يتجاوزها. والبرجوازية في هذا التكوين المستقر قدّمت أقصى ما يمكن من الحريات والحقوق، وشكل التعبير، وتداول السلطة. كما رسّخت في الوعي المجتمعي "نظاماً" وقوانين وأدواراً تحكم الأفراد. وهذه كلها تستحق البحث وتلمس ما بات ضرورياً لكي يجري تضمينه في كل مشروع اشتراكي يريد تجاوز الرأسمالية. فلم تطرح الماركسية ما يتجاوز ذلك سابقاً، لا من حيث شكل السلطة ولا من حيث الطابع الطبقي للسلطة، وكان ردّها على دكتاتورية البرجوازية ديمقراطياً بالمعنى العام. لكن عليها اليوم أن تردّ بمعنى أدق، وبالتالي أكثر تحديداً. ثم إنّ الاشتراكية انتصرت في بلد متخلف، وعانت من نشوء سلطة دكتاتورية شمولية (ربما كانت نتاج الظرف الموضوعي)، لكنها كانت من مسببات انهيار الاشتراكية كذلك. ولا شك في أنّ التجربة تستحق الدراسة، والتوصّل إلى استنتاجات تفيد في إعادة صياغة التصور حول دور الدولة في مرحلة الاشتراكية، خصوصاً وأنّ هذه الإمكانية ليست قائمة إلى الآن، إلا في بلدان متخلّفة.⁸

ما يمكن استخلاصه هنا هو أنّ فكر ماركس كان يتضمن التراث الديمقراطي الذي أنتجه عصر الأنوار، ولقد ناضل من أجل تأسيس الديمقراطية خلال صراع الطبقة العاملة ضد البرجوازية، التي كانت حينها دكتاتورية. واحتكم في منظوره لـ "دولة العمال" لأنّ الهدف هو إنهاء السيطرة الطبقيّة للبرجوازية باستلام العمال السلطة التي كان يعتقد بأنها ستكون دولة ديمقراطية، لكن فقط للأغلبية التي سيكون العمال هم أساسها، مع قمع البرجوازية. لهذا قال إنها دولة الأغلبية ضد الأقلية التي كانت حينها دكتاتورية، وهو ما جعله يطرح دكتاتورية البروليتاريا كصيغة لهذه الدولة التي عنت سلطة الطبقة العاملة (التي باتت تشكّل أغلبية) ضد البرجوازية (التي هي أقلية). من هذا المنظور، فإنّ السلطة الجديدة هي بالضرورة ديمقراطية؛ أي في إطار الأغلبية التي باتت هي "الحكم"، والتي هي موحدة ضد الأقلية فقط. وكان الطابع الدكتاتوري يتحدد هنا. وكما أشرنا إلى ذلك قبلاً، فإنّ هذا المصطلح كان رداً مباشراً على دكتاتورية البرجوازية، هذه الدكتاتورية التي لم تكن مجازية، أو تتحقق من خلال وسائط، بل كانت فعلية. لهذا سيبدو الطرح "شاذاً" الآن بعد أن أصبحت "دكتاتورية" البرجوازية مموّهة، حيث تحققت أسس ديمقراطية حقيقية، وإنّ كانت تبدو "في التحليل الأخير" كواجهة لسيطرة البرجوازية. لكن هذه الواجهة رسّخت بنية ديمقراطية مجتمعية ربما هي الحدّ الأقصى لما يمكن أن تعطيه البرجوازية، والذي يجب أن يُبنى عليه عدم التراجع إلى الخلف. خصوصاً أنه كان نتيجة نضال الطبقة العاملة، وصراعها للحصول على حقها في التعبير عن ذاتها، والنضال من أجل تحقيق مطالبها.

⁸ - بحث في هذه المسألة في، سلامة كيلة "أزمة الاشتراكية، دراسة في تجربة القرن العشرين"، خطوات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2010

وإذا كان لينين قد انطلق من الأسس التي طرحها ماركس وإنجلز، فإنّ التطور الذي شهده القرن العشرون، سواء بنشوء الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، أو بالتطور الديمقراطي الكبير الذي حكم الرأسمالية (وكان مفروضاً عليها)، يفرض توسيع البحث الماركسي في طبيعة الدولة عموماً (وهنا ربما ستكون النتائج متقاربة مع ما توصل إليه ماركس)، أو في طبيعة الدولة الاشتراكية، الدولة التي طرحها الماركسية. ولا شك في أنّ مجهودات قد تحققت من قبل ماركسيين كبار، مثل غرامشي، وحتى لوكاش⁹، أو من ماركسيين أحدث مثل نيقولاس بولانتزاس¹⁰، لا بد من التواصل معها وتطويرها.¹¹

الماركسية والعلمانية

إذا رصدنا صيرورة تشكّل الدول نجد أننا إزاء ثلاثة أشكال؛ وهي دولة المدينة التي تشكّل المرحلة الأولى لنشوء الدولة، والدولة الإمبراطورية، وهي الدولة التي تبعت دولة المدينة، ثم الدولة القومية (الدولة / الأمة)، الدولة التي شكلتها البرجوازية منذ نهاية القرن الثامن عشر. في دولة المدينة كان التشريع "مدنياً"، وتشكلت ديمقراطية المدينة¹². أمّا في الدولة الإمبراطورية، فقد انقلب التشريع من الأرض إلى السماء، فقد كانت الدولة بحاجة إلى الدين في مرحلة معينة من التطور لكي تفرض سطوتها، وكانت السيطرة الطبقيّة تحتاج إلى "قوة خارقة" لكي تستقر. وتأسيساً على ذلك، أصبح الدين هو أيديولوجية السلطة في الإمبراطوريات القديمة التي كانت تستخدمه كوسيلة إرهاب (خشية الله)، وأيضاً كوسيلة سيطرة على شعوب متعددة تحت مبدأ أنّ "الأرض هي لله"، لتجاوز التمايزات والفروقات القومية.

مع الرأسمالية والحاجة لتشكّل "الدولة / الأمة"، ومن أجل تأكيد الفردية والعقلانية، وبالتالي إرادة الشعب، كان ضرورياً تجاوز الدين كأيديولوجية مسيطرة، وإنهاء دوره "المجتمعي"؛ أي كتشريع مفروض من الله يخص المجتمع. هذا ما فرض العلمنة التي عنت فصل الدين عن الدولة، أو تحويل الدين إلى معتقد شخصي يتعلق بالقناعة بوجود خالق، وبالعبادات التي تتعلق بذلك، وتجاوز أنّ في الدين قوانين وتشريعاً مجتمعياً.

ولا شك في أنّ العلمانية أتت نتيجة صراع طويل بدأ في العصور الوسطى الأوروبية، حيث كانت المجتمعات تحاول التطور، وتعمل على اكتساب العلم والمعرفة والحرفة، بينما كانت الكنيسة الكاثوليكية تقاوم

⁹- انظر مثلاً: غرامشي، "كراسات السجن"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1

¹⁰- انظر مثلاً: نيكولاس بولانتزاس، "نظرية الدولة"، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2010

¹¹- بحثت بشكل أكثر تفصيلية في موضوع الدولة في: سلامة كيلة، "من هيغل إلى ماركس، التصور المادي للتاريخ"، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010، الصفحات 61-86

¹²- هذه المسائل بحثت من قبل فلاسفة اليونان، انظر: أرسطو "السياسة"، وأفلاطون "الجمهورية".

الاشتراكية. ولهذا اعتبرنا أنّ تراث عصر الأنوار هو مصدر أساسي في الماركسية، ليس فيما يتعلق بالديمقراطية فقط (كما أشرنا قبلاً)، بل كذلك فيما يتعلق بالعلمانية. فلم يطرح ماركس دولة تتجاوز ما أتت به البرجوازية من حيث الشكل، فقد طرح استخدام الدولة البرجوازية في تحقيق الاشتراكية كمقدمة للوصول إلى الشيوعية. وبهذا فقد انطلق من فصل الدين عن الدولة، ومن احترام العقائد عموماً.

يرفض ماركس "إلغاء الدين"¹⁵ أو "التحرر من الدين"¹⁶، ويؤكد على "أنّ وجود الدين لا يتعارض في شيء مع اكتمال الدولة"¹⁷، ويقول إنّ "التحرر السياسي لليهودي وللمسيحي، وبتعبير موجز للإنسان الديني، إنما هو تحرير الدولة من اليهودية ومن المسيحية ومن الدين بصورة عامة. والدولة في شكلها الخاص، في النمط الخاص بجوهرها، بوصفها دولة، تتحرر من الدين بتحررها من دين الدولة، يعني بعدم اعترافها بأيّ دين، وإنما بتأكيد ذاتها على نحو محض، وبوصفها دولة فقط"¹⁸. ويقول: "يتحرر الإنسان سياسياً من الدين، بإخراجه من الحقل العام إلى الحقل الخاص"¹⁹، و"إنّ تحرر الدولة من الدين ليس هو تحرر الإنسان الواقعي من الدين"²⁰.

ولهذا تطرح الماركسية العلمنة كأساس لوجود الدولة الحديثة، وترى أنّ الدولة الرأسمالية عملت على تحقيق ذلك، ليجري تضمينها في الدولة الاشتراكية كأساس في وجودها. والمنظور الأساسي الذي نظر منه ماركس إلى الدين هو فصل الدين عن الدولة، لكن دون أن يعني ذلك إلغاء الدين، بل هو يعتبر أنّ "حرية ممارسة العبادات" أمر لا لبس فيه، وهو جزء من الحقوق العامة.²¹ ولا شك في أنّ ماركس تبنّى "نقد الدين"، وحاول تحليل الآثار التي يحدثها في المفقرين، وكيف يستخدم لتلهيتهم، ولتحقيق تكيفهم مع الوضع المزري الذي يعيشون فيه جرّاء الاستغلال الشنيع الذي يقع عليهم.

في بداية تبلوره الفكري، وقبل أن يصبح ماركسياً، كتب ماركس في رسالة الدكتوراه التي قدّمها، والمعنونة "نقد فلسفة الحق عند هيغل": "إنّ التشوه الديني هو في الوقت نفسه تعبير عن التشوه الفعلي واحتجاج على هذا التشوه الفعلي. إنّ الدين إنما هو زفرة الخليقة المضطّدة، قلب العالم عديم القلب مثلما هو روح النظم

¹⁵- المصدر ذاته، ص 19

¹⁶- المصدر ذاته، ص 20

¹⁷- المصدر ذاته، ص 26

¹⁸- المصدر ذاته، ص 27

¹⁹- المصدر ذاته، ص 33

²⁰- المصدر ذاته، ص 41

²¹- المصدر ذاته، ص 43



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com